مهامّ علماء السياسة العرب
في مرحلة صناعة السلم إقليميًّا ودوليًّا

الدكتور جورج جبّور*

أوّلاً: مقدّمات

حين أضع لبحثي عنوانًا فيه الكثير من الادّعاء، فإنّي أفعل ذلك لا بروح العصمة والاعتصام فيها، بل بروح الحوار والاشتراك فيه. رغم ادّعاء العنوان، أقبل، إذن، أن أبدأ الحوار من احتمال أن أكون مخطئًا. وقبل نحو من عشرين عامًا حين كنت أخطّ رسالتي للدكتوراه في جامعة القاهرة، إختَرْتُ أن أضع في الصفحة الأولى اعتذارًا قدّمه الثعالبيّ عن نفسه وعن يتيمته. وبدكاء أهّله ليصبح أوّل أمين عامّ عربيّ أفريقيّ إسلاميّ لمنظّمة الأمم المتّحدة، التقط الدكتور بطرس بطرس غالي الاعتذار فأبرزه في مراجعته الرسالة[1]. ثمّ زاد في

---

* أستاذ العلاقات الدوليّة المحاضر في الدراسات العليا بجامعة حلب (سورية). والمقال بحث قُدّم إلى ندوة الجمعيّة العربيّة للعلوم السياسيّة المنعقدة في عمّان (الأردن) يومي ٢ و٣/٥/١٩٩٣ بعنوان «اتّجاهات البحوث السياسيّة في الوطن العربيّ».

(١) كتب الثعالبيّ في مقدّمة يتيمته ما يصلح أن يُرسَم بماء الذهب: «ولكنّي أعرته على الآباء مصري، وأعدت فيه نظري، تبيّنت مصداق ما قرأته في بعض الكتب من أنّ أوّل ما يشقّ من صدع ابن آدم أنّه لا يكتب كتابًا فيبت عنده ليلة إلاّ أحبّ في غدها أن يزيد عليه أو ينقص منه...». راجع الدكتور غالي: الرسالة في السياسة الدوليّة (نيسان ١٩٧٣) ص ١٩٠ ـ ١٩١. أنا وصفي الدكتور غالي أنّه «إسلاميّ» فلأنّه إلى محيط الحضارة العربيّة ـ الإسلاميّة بسبب رغم أنّه ليس مسلم. وبالطبع يختلط هذا المعنى لكلمة «إسلاميّ» بمعنى آخر يشير إلى التيّار الإسلاميّ الموصوف عادة بأنّه أصوليّ. أنظر مثلاً مقال جهاد الزين: «المسلم» و«الإسلاميّ» في السفير (١٨/١/١٩٩٢)

إبراز أهمّيّة الاعتذار، فاحتكم إلى المستقبل في تبيان أو امتحان مدى صلاحيّة مدرسة في الفكر السياسيّ لإنقاذ «العالم العربيّ من تخلّفه وتجزئته وتبعيّته، موحيًا بأنّ هذا الإنقاذ قد «يحتاج إلى فكر سياسيّ جديد»[1].

والحوار الذي أدعو إليه، ناهيك عن قبولي به، إنّما هو حوار مفروض علينا بحكم ما شهدته المنطقة قبل نحو من عقد ونصف، ثمّ بحكم ما عانته المنطقة منذ نحو من عام ونصف. إلى رحلة الرئيس أنور السادات إلى القدس، وإلى غزو الرئيس صدّام حسين الكويت أشير. حدثان عربيّان في الأساس، إلاّ أنّهما من خارج نطاق الإجماع العربيّ، أو التوقّع العربيّ، جاءا. ثمّ إنّهما لم يُشْبَعا بحثًا موضوعيًّا بعد، ولا سيّما الثاني منهما، وهما فوق هذا فاضحان ديموقراطيًّا. كلاهما أتى من غيب ضمير الفاعل، من اجتهاده المنفرد أو شبه المنفرد. وكلاهما كان وما يزال له أثر ممتدّ من الخليج إلى المحيط، بل لعلّ لثانيهما أثرًا ممتدًّا من الخليج إلى الخليج وبين المبتدأ والمنتهى العالم. أوّل الحدثَين أنهى النظام العربيّ القديم، وثانيهما أنهى النظام العالميّ القديم.

---

(١) تعالج الرسالة مفاهيم الوحدة والحرّيّة والاشتراكيّة كما تطوّرت في سورية، وخاصّة كما طوّرها حزب البعث. وختم غالي مراجعته لها كما يلي: «وفي الغد القريب أو البعيد، سيتّضح ما إذا كان الفكر السياسيّ المعاصر الذي يؤمن به الدكتور جورج جبّور وبادي باتّباعه، هو الذي سينقذ العالم العربيّ من تخلّفه وتجزئته وتبعيّته، أم أنّ الأمر يحتاج إلى فكر سياسيّ جديد غير هذا الذي تشبّعت به روح الرسالة الممتازة وكاتبها المفكّر الثوريّ المتفتّح». ومن الطريف ورود تعبير «الفكر السياسيّ الجديد» في كلام غالي، وهو نفس التعبير الذي كان له في النصف الثاني من الثمانينات أن يشير إلى الغورباتشيفيّة. ثمّ إنّ من الطريف أيضًا أنّ الرسالة التي كتبت عام ١٩٧٢ لم يقيّض لها حظّ إرضاء السلطات الحزبيّة السوريّة إلاّ بعد نحو من عشرين عامًا على كتابتها، فلم يصدر إذن بالسماح بطباعتها في سورية إلاّ في ١٩٩١/٧/٢٤. بل وحين نشرت الرسالة كتابًا في لندن (دار الريّس ١٩٨٧) صدر قرار بمنع دخول الكتاب إلى سورية توجّب تعميم وزارة الإعلام رقم ٤٥٩ (٤/٤) وتاريخ ١٩٨٩/٢/١. ولا ريب أنّ هذا المنع إنّما جاء بناء على أمر من القيادة القطريّة للحزب. وممّا أودّ ذكره هنا أنّ الصديق الأستاذ فائز إسماعيل، الأمين العام لحزب الوحدويّين الاشتراكيّين السوريّ، وعضو القيادة المركزيّة للجبهة الوطنيّة التقدميّة كتب إلى صاحب هذه الأسطر في ١٩٨٧/٧/٢٣ رسالة عن الكتاب ابتدأها كما يلي:
«وبدون أيّة مجاملات أؤكّد بأنني لأوّل مرّة أقف أمام دراسة تحليليّة موضوعيّة علميّة هادئة بعيدة عن العاطفيّة والانحياز الذي يتناقض مع الحقيقة غالبًا».

ومن الصحيح أن [illegible] السريعة التي ميّزت الحدثين لم تكن لها أن تبلغ حدًّا مماثلاً في أيّ مكان من العالم قدر الحدّ الذي بلغته في بلاد مَن أُمِروا بأن يكون أمرهم شورى بينهم.

وإذا كان «الحوار الشاقولي» الذي تمّ في عِقد ونصف أنهى الحاجة إلى «حوار أفقيّ» كان من الأفضل لو تمّ في وقته، وإذا كان ما أقدم عليه الرئيس السادات يلقى مزيدًا من القبول العربيّ لنتائجه، فإن ما تمّ قبل عام ونصف ما يزال يفتقر إلى الحوار الأفقيّ الجادّ، أو على الأقلّ فإنّ نسخة الزمن التي تفصلنا عنه ما برحت موجزة تنتسب إلى أمس، لا إلى أوّل أمس. ثمّ مَن يستطيع أن ينكر أنّ ما جرى في ١٩٩١/٨/٢، ثمّ في ١٩٩٢/١/٢٧ إنّما قسّم كلّ واحد منّا اثنين، رغم أنّ التاريخ الثاني ناتج للأوّل، والأوّل خطأ فادح لا ريب فيه.

والحوار عملنا كمختصّين في السياسة وعلمها. وحين يغيب الحوار فليس معنى ذلك أنّ حقرق المتحاورين انتقِصَتْ فحسب. حين يغيب الحوار فمعنى ذلك أنّنا أنكرنا مهنتَنا، وتنازلنا عن مؤهّلاتنا، وما نَذَرنا أنفسنا له من مهامّ كقادة طبيعيّين للرأي العامّ العربيّ.

ثانيًا: مرحلة صناعة السلم: وصف الحالة الراهنة

توصف الحالة الراهنة بأنّها مرحلة صناعة السلم. فهل هي كذلك، ولماذا؟

نقيض صناعة السلم صناعة الحرب. وفي نفس يوم الكتابة نقرأ في الصحف تصريح الرئيس يلتسين ومؤدّاه أنّ روسيا ستحوِّل توجُّه صواريخها عابرة القارّات فلا تعود مصوَّبة إلى المدن الأمريكيّة. تلكم آخر إشارة إلى إبطال صناعة الحرب كما تأصّلت منذ النصف الثاني من الأربعينيّات. فإذا كانت بَطُلَتْ صناعة الحرب، فلا ريب أنّ صناعة السلم إلى ازدهار حتّى لو نفينا عن صناعة السلم النيّة فيه، إلاّ أنّ السلم بمعناه البدئيّ عطالة عن الحرب. إذ تتعطّل صناعة الحرب، إذن فنحن في صناعة السلم ولو مرغمين. هذه هي الصورة الأكبر.

إلاّ أنّ انتفاء الحرب الكبرى لا يعني انطفاء الحروب الصغرى. صحيح أنّ عالم القطبيّة الواحديّة مستطيعٌ الهيمنة على كلّ حرب، إلاّ أنّ الاستطاعة إنّما تحرّكها الرغبة أو الإرادة. بكلمات أخرى: لا يعني انتهاء القطبيّة الثنائيّة انتهاء الحروب الصغرى إلاّ إذا أراد القطب الواحد المهيمن ذلك. السؤال الجادّ هنا: هل تريد أمريكا وضع نهاية، وهي تستطيع، للحروب الصغرى؟

الإجابة اليقينيّة في عالم الغيب. إلاّ أنّ أدلّة محيطيّة عديدة تشير إلى أنّ الإجابة إيجابيّة. أهمّ هذه الأدلّة: تصريحات الرئيس بوش، واستطاعة أمريكا إعادة رسم مصالحها الكونيّة في عالم سلم. ثمّ إنّ بالإمكان القول إنّ أقلمة العالم أمريكيًّا لا تتطلّب الحرب التي بها تسيل الدماء. أقلمة العالم أمريكيًّا أمر مستطاع بالحرب الإعلاميّة وحدها. أليس بهذه الحرب الإعلاميّة انهار الاتّحاد السوفييتيّ كلّه؟ وتبقى نقطة حذر وتأمّل: للدماء المسفوكة حربًا رهبة. ولا ريب أنّ الدماء العربيّة (العراقيّة خاصّة) التي سفكت بسخاء خلال أربعين يومًا من مطالع العام الماضي إنّما قصد من خلال سفكها «تطويع» العرب نفسيًّا بأقصر زمن ممكن، وبالتأكيد بأسرع ممّا تستطيعه حرب الإعلام. وحقًّا أقول: فيما أعلم من أثر حرب «عاصفة الصحراء» بقي لدى العرب ما هو أقرب إلى الترومـا. كأنّ الربّ القادر اختار طريقة الصاعقة، والعاصفة صاعقة، لا تعصف فحسب، بل تصعق أيضًا.

ومن خلال فحوات الأدلّة المحيطيّة التي تشير ولا تقطع، ينبثق تساؤل قد يودّ البعض أن يصوغه في صورة صليبيّة ديانات أو جهاديّتها كما يلي: هل أمريكا يبواهم القبليّ المتربّص بإلهٍ فهمناه ربًّا لكلّ العالمين؟ يكاد ينقضي عام على خطاب بوش في آذار ١٩٩١، وما تزال في بداياتها ـ أو أدركت نهاياتها؟ ـ قصّة الانسحاب من الأرض للإقدام على السلم.

عن منطقتنا من العالم كان الكلام. فإذا اخترناه كذلك فلأنّ في منطقتنا ابتدأ تطبيق ما دعي بالنظام العالميّ الجديد.

مَعْلَنَةُ صناعةُ السلم؟ نعم، إلاّ أنّ وصف الحالة الراهنة لا يطمئن. منطقتنا شاهد. وإذا كان الحديث يتصاعد عن «دبلوماسيّة وقائيّة» فلا ريب أنّ

استمرار الهجرة اليهوديّة إلى إسرائيل (فلسطين)، واستمرار بناء المستوطنات وتوسيعها في إسرائيل وفي الأراضي العربيّة المحتلّة، إنّما يحمل في طيّاته خطر حرب لا خيار للضحيّة فيها إلاّ بالاتّجاه إلى الانتحار الاستشهاديّ. منطقتنا شاهد على أنّ وصف الحالة الراهنة لا يطمئن. إلاّ أنّها ليست الشاهد الوحيد. في الأخبار أنباء مظاهرات جوعٍ في موسكو، واتجار بأسرار الذرّة في سوق سوداء عالميّة. وصف الحالة الراهنة يدعو إلى الحذر، رغم أنّ للتوجُّه العامّ اسمًا هو: دخول مرحلة صناعة السلم.

ثالثًا: مهام علماء السياسة العرب في مرحلة صناعة السلم إقليميًّا

لعلّ أهمّ ما يَجِبُ علماءَ السياسةِ العرب في مرحلة صناعة السلم إقليميًّا وَصْفُهُمْ أنفسَهم بأنّهم عرب. هل هذا الوصف مستحقّ؟ وبأيّ معنى؟

هو مستحقّ، على الأقلّ، على صعيد أعلى لغويّ. فإذا كان مستحقًّا على صعيد أعلى من صعيد التعبير، فعلى القائل بذلك الآن إقامة الحجّة. تلزمه الآن أكثر من أيّ وقت مضى إقامة الحجّة.

حين بدأت مشاورات الوحدة العربيّة في النصف الأوّل من الأربعينات، تساءل مصطفى النحّاس عمّا إذا لم يكن من واجبه دعوة ممثّلين عن تركيا وإيران. وأجابت بريطانيا: لا! بريطانيا هذه التي علّمت النحّاس مَن هم العرب هي نفسها التي رفعت لواء القوميّة العربيّة في ذات اليوم الذي به قضت على ثورة رشيد عالي الكيلاني أو فتته[1]. بكلمات أوضح: كأنّ بين بريطانيا

(١) ممّا يثير التأمّل أنّ معظم الدراسات العربيّة عن جامعة الدول العربيّة لا تشير بوضوح إلى تزامن إنهاء حركة الكيلاني مع تصريح إيدن الأوّل عن عطف بريطانيا على آمال العرب القوميّة. الأمران كلاهما كانا يوم ١٩٤١/٥/٢٩. راجع بهذا الشأن محاضرة ألقيتها في المدرج الكبير بجامعة حلب مساء يوم ١٩٨٧/٣/٢٦ بعنوان «جامعة الدول العربيّة والجمعيّة العربيّة للعلوم السياسيّة». ظهرت خلاصة عن المحاضرة في مجلّة المناضل (المجلّة الداخليّة لحزب البعث العربيّ الاشتراكيّ، دمشق، العدد المزدوج ٢٠٦ ـ ٢٠٧، آذار ـ نيسان، ١٩٨٧، ص ٥٤ ـ ٧١). هذا وتحفل =

والقوميّة العربيّة غزل ظاهر أريد به اخفاء سحق باطن. ومَن يودّ أن يقرأ استمراريّةً في السياسة البريطانيّة، استمراريةً ابتدأت منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر، عمادها فصم سورية عن مصر وتفتيت الوطن العربيّ، وخلق حاجز بشريّ غريب في قلبه[1]، مَن يودّ أن يقرأ هذه الاستمراريّة المعادية المترافقة مع غزل ظاهر بالقوميّة العربيّة فهو مستطيع ذلك ويستطيع أن يقنع غيره بوجهة نظره.

كان ذلك في النصف الأوّل من الأربعينات. أمّا الآن فمَن منّا يستطيع أن يقنع أيّ كويتيّ ـ مهما بلغت حماسته للقوميّة العربيّة ـ بأنّ العراقيّ ليس عدوّه اللدود؟ ومَن منّا يستطيع أن يقنع العراقيّ العاديّ بأنّ الكويتيّ لم يكن أصل بلائه؟

هل ثمّة إذن عرب؟ هل بقي ثمّة عرب؟ ذلكم السؤال ـ المهمّة الأهمّ. ولا ريب أنّ القوميّ العربيّ، إذا كان في وقتٍ مضى قادرًا على، وراغبًا في فرض القوميّة العربيّة على شركائه في الوطن، فإنّ قدرته الآن غدت أوهن ورغبته أوهى.

= مذكّرات الدكتور جمال الفرا، وزير الخارجيّة السوريّ الأسبق والأديب المرموق، بطرائف عن ضمور الجانب القوميّ عند مصطفى النحّاس. أنظر: صدى السنين الحاكي (دمشق، دار المعرفة، ١٩٩٠).

أمّا حركة الكيلاني فتسمّى عادة ثورة، إلاّ أنّ البعض يسمّيها فتنة، ومن هذا البعض الشاعر العربيّ الكبير الأستاذ محمّد مهدي الجواهريّ الذي يشرح في مذكّراته سبب وصفه لها بأنّها فتنة.

(١) يسود اعتقاد بأنّ فكرة خلق حاجز بشري غريب (يهوديّ) بين سورية ومصر إنّما وردت لأوّل مرّة في تقرير يعرف باسم تقرير كامبل ـ بنرمان كتب عام ١٩٠٧. والحقّ أنّ هذه الفكرة نحتدت سياسةً «بريطانيّة» معلنة عام ١٨٤٠ كما ذكرت في كتابي (بالإنجليزيّة) «الاستعمار الاستيطانيّ في جنوب أفريقيا والشرق الأوسط (الخرطوم وبيروت، جامعة الخرطوم ومركز الأبحاث الفلسطينيّة ١٩٧٠، ص ٢٢). أمّا تقرير كامبل ـ بنرمان فما زال أصوله الإنجليزيّة المدعى بها غائبة. وما يزال المؤلّفون العرب في حماستهم له، يحيلون للتوثيق إلى أصول غائبة. أشرت إلى هذا الأمر في كتابي نحو علم عربيّ للسياسة (دمشق، دار المعرفة ١٩٨٩، ص ١٤٤) وتلقّيت ردّ فعل رائعًا من العلامة الدكتور أنيس صايغ، رئيس مجلس إدارة الموسوعة الفلسطينيّة، وكنت أودّ أن أنشر الردّ هنا لولا ضيق المجال. ثمّ حبّذا لو تقوم جمعيّتنا، الجمعيّة العربيّة للعلوم السياسيّة، بتفحّص الموضوع من حيث إنّها ينبغي لها أن تنتصب مرجعيّة عليا في إثارة قضايانا القوميّة، وما يرتبط بها من توثيق علميّ.

ثمّ إنّ هذا السؤال ـ المهمّة الأهمّ مرتبط عضويًا بكلّ الأسئلة ـ المهام المنبثقة عن مرحلة صناعة السلم إقليميًا.

القوميّة العربيّة إذا عَنَتْ الرغبةَ في الوحدة العربيّة (وهذا أمر بدهيّ) فإنّها، بالحتم، تناهض قيام كيان سياديّ في قلبها غير متجانس معها. وبالمقابل أيضًا إذا عَنَتْ صناعةُ السلم سلمًا بين دول موجودة، فالوحدة العربيّة تهديد ـ ولو كامن ـ لكيان واحدة من هذه الدول.

كان النظام السياسيّ العربيّ التقليديّ الضحيّة الأولى لزيارة الرئيس أنور السادات إلى القدس. أمّا غزو الرئيس صدّام حسين الكويت فقد اختار ضحيّته مفهوم القوميّة العربيّة بالذات.

وأقدّر، فيما أرى من تبعثر عربيّ يستشري، أنّ من المحال استبعاث أحلام الماضي كما ارتسمت أمام مخيّلاتنا في الخمسينات والستّينات. أحلامنا في التسعينات متواضعة، ونأمل أن تكون أكثر علميّة وواقعيّة.

ولعلّي أصرّح فأقول إنّني منذ بدء أحداث لبنان أخذت أتنبّه لضرورة بلوغ مصالحة معقولة بين الثقافة القوميّة والثقافات المحلّيّة. ثمّ لعلّي أتقدّم في صراحتي فأعترف أنّني عدت من مصر، في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩، كَيفَ البال مسكونًا بهمّ مَن صَعُبَ عليه الاعترافُ باستحالة بغيته. وأخيرًا فلعلّي أفاقم من صراحتي فأعبّر عن قناعتي باستحالة لمّ الشمل العربيّ، قناعة تملّكتني ولم تزل منذ آب ١٩٩٠.

تلكم صورة تطوّراتي الذاتيّة لا تُلزم أحدًا غيري. لكنّها، وفي غياب مؤسّسات دراسات الرأي العامّ العربيّ (لماذا علينا أن نقيم مثل هذه المؤسّسات، والرأي العامّ العربيّ صفر لدى القيّمين على أمورنا؟)، تملك كلّ الحقّ في أنّ تصوِّر نفسها تطوّرات موضوعيّة لكلّ أبناء جيلي.

فإذا كان الأمر كذلك فما العمل؟ أنظلّ نحلم بلمّ شمل لا يلمّ؟ أم نتقدّم لنستخلص النتائج؟

وفي الإجابة عن أسئلة صعبة يصلح أن يكون «الوعظ» بديلاً مقبولاً ـ أو

على الأقلّ: بديلاً متعارفٌ عليه متداولاً بين أيدي المفكّرين وعلى ألسنتهم ـ. بأسلوب الوعظ نقول: فلنتابع محاولة لمّ الشمل ولنذلل كلّ عقبة تحول دون ذلك. ثمّ إن قُيّض لنا زمام عمل تمسك به، فمن المرجّح أن يكون أسلوبنا في العمل إعلان تماهينا مع الحقّ الناصع، فيصبح: كلّ ما فينا حقّ، ويصبح: كلّ ما في غيرنا من أخوتنا باطل، ويصبح: حقن الحقّ ليقوى ـ أي لتقوى ـ الضمانة الأولى للقضاء على الباطل. ذلكم أسلوب وعظ وعمل عرفناهما منذ عام النكسة العربيّة الحقيقيّة الذي أحدّده بأنّه ابتدأ أواخر عام ١٩٥٨.

يحسن إذن أن نتقدّم إلى ما بعد هذين الأسلوبين.

«تدرّجات في القوميّة العربيّة». عنوانٌ تملّكني منذ بدايات التمركز الفلسطينيّ في الجنوب اللبنانيّ وما أثاره ـ وما ترافق معه ممّا لم يكن مسؤولاً عن إثارته ـ من إشكالات في السياسة الداخليّة اللبنانيّة. لا يعقل أن نغفل التدرّجات. العربيّ المسلم السنّيّ المنتمي إلى الدوحة النبويّة الشريفة والسيّد منذ قرون بعيدة ليس كإبراهيم الصرفاتي ميما اندفع هذا الثاني في ارتباطه بالقضايا المصيريّة للأمّة العربيّة. إلاّ أنّ في كلامنا هذا بذرة عنصريّة واضحة.

ما العمل الآن؟ ما مجالنا كمختصّين في السياسة وعلمها؟

لنقل إنّ الاستراتيجيّات الكبرى ليست ملكنا فهي للحكّام، ومعظم حكّامنا العرب ملوك ورثوا السلطة أو ضبّاط حازوها. ولنقل إنّ التكتيكات الصغرى لا تليق بنا ولن أوضّح بمَن هي تليق. لعلّ مجالنا في السياسة هو المدى الذي يطلق عليه اسم «المدى العمليّاتيّ»، وقد يكون تعريفه: تحسين الأداء عن طريق العلم في تنفيذ استراتيجيّة كبرى.

أمامنا استراتيجيّة كبرى هي القيام بعمليّة سلم في المنطقة. ومن متمّماتها دَمْقَرْطَة نُظُم الحكم العربيّة وما يتّبع من انفتاح إيجابيّ على الذات (على غيرنا في الذات)، وعلى الغير.

مُتَحَدّو (من تَحَدٍّ) هذه الاستراتيجيّة الكبرى غير مُتّحدين ليتّحدّوا بجدّيّة. ولدى الملتزمين بالاستراتيجيّة الكبرى، أو مظهري الالتزام بها، كلّ

القوّة للفوز على المتحدِّين حتّى لو اتّحدوا. ونحن، مختصّون في السياسة وعلمها، فريق عمل وسطيّ فماذا نفعل؟ ما هي مهامنا؟

من واقع الخبرة الشخصيّة أضع بندين على جدول مهامنا:

١) التركيز على دراسة الآخر الذي سيشاركني في عمليّة السلم

عليَّ أن أدرس الآخر بدءًا من موروثه الثقافيّ حتّى أشكال عدم قدرته على الانسجام مع المجتمع الغربيّ الذي وجد نفسه ضمنه منذ قرون وإلى الآن، أو عدم قدرة المجتمع على استيعابه على قدم المساواة عبر قرون وإلى الآن. عليَّ أن أدرس الآخر لأتبيَّن ما إذا كان هذا الآخر يستطيع حقًّا بلوغ سلم عادل معي، وعمّا إذا كان هذا الآخر يستطيع حقًّا هجران ما يدَّعي بأنّه ميثاقه مع الله ليعقد ميثاقًا معي. وفي هذا الإطار من الأفكار أتوجّه إلى الزملاء لدراسة المدى التنفيذيّ للقرار الذي اتّخذه مؤخّرًا مؤتمر حزب العمل بشأن فصل الدين عن الدولة. كذلك أتوجّه إلى الزملاء لدراسة تصوّر الصهيونيّة المنظور لحجم الهجرة المتوقّعة إليها وآثار كثافة الهجرة على أمني الشخصيّ ـ أمن الجوار ـ.

٢) التركيز على دراسة الذات، أي دراسة الواقع المصطلح أن نسمّيه عربيًّا، لتتبيَّن جوهره ومحرّكاته

إنشاء مؤسّسات جادّة للتعرّف على الرأي العامّ العربيّ أمر ضروريّ. الحوار مع تفوّهات تصدر عن بعض كبار القوم مكفّرة لفئة أو أكثر، هي من صميم ما ينبغي أن نقوم به. وفي هذا المجال أودّ أن أوجّه التحيّة إلى فضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز الذي استنكر في بيان مطوّل نشر مؤخّراً وحملات التكفير والتفسيق والتبديع عبر الأشرطة والمنابر»[1]. محاولة وضع قانون

(١) انظر جريدة: الشرق الأوسط (السعوديّة اللندنيّة) ١٩٩١/١٢/٢٨ وانظر مثالاً على تفوّهات التكفير رأي فضيلة المفتي الشيخ د. محمّد سيّد ضنطاوي في الأهرام المسائي (١٩٩١/٩/٢٨). أثار رأي فضيلته سيلاً من ردود الفعل الحانقة. هذا وفي ١٩٩٢/١/١ وجّه فضيلة المفتي الضنطاوي رسالة إلى رئيس تحرير الأهرام المسائي يعني بها أنه أصدر الرأي المشار إليه أعلاه. وأودّ هنا أن أعبّر عن جزيل الشكر للسيّد الدكتور مصطفى عبد العزيز مرسي، سفير مصر بدمشق الفيء تفضّل فأعلمني النفي يوم ١٩٩٢/٣/٣.

نموذجيّ للأحزاب في الدول العربيّة أمر مطلوب في وقت تحتلّ فيه تجارب الدمقرطة والتعدديّة الحزبيّة[1]. ثمّ إنّ باب دراسة الذات واسع لن تكفيه مجلّدات، وأحبّ أن أشير بودّ وتقدير إلى جهود مركز دراسات الوحدة العربيّة بهذا الشأن، رغم انتقادات جادّة لنا لمنحى بعض هذه الجهود[2]. ثمّ من واقع الخبرة الشخصيّة أيضًا أضع هذه البنود الثلاثة على جدول مهامنا في هذا العام:

١ ـ دراسة ظاهرة الأرهاب، مع تركيز خاصّ على ما تتعرّض له ليبيا من ضغوط، وما يلزم من تقديمنا تعريفًا مقبولاً دوليًا عن الإرهاب والتمييز بينه وبين حقّ الشعوب في النضال لبلوغ حقوقها. وبالطبع فالسؤال الكبير المطروح الآن في الساحتين العربيّة والدوليّة هو كيفيّة التحقيق في ادّعاءات الإرهاب وكيفيّة محاسبة الإرهابيّين. ولن ننسى أنّ ثمّة وجهة نظر ترى أنّ جرائم الإرهاب لا تتقادم. ومن هذا المنطلق يصبح واجبًا التذكير بما ذكّر به وزير الخارجيّة السوريّ في مؤتمر مدريد من أعمال إرهابيّة معيّنة.

٢ ـ دراسة كيفيّة صناعة القرار السياسيّ العربيّ سواء على صعيد المنطقة العربيّة أو في نطاق كلّ دولة عربيّة على حدة. وفي هذا المجال يلزم أن تكوّن منّا لجنة تعنى بنشاطات جامعة الدول العربيّة وغيرها من محاولات التكامل الإقليميّ التي برزت في السنوات الأخيرة، كمجلس التعاون الخليجيّ والاتّحاد المغاربيّ. والسؤال الأهمّ هنا: كيف تتفاعل مرحلة صنع السلم إقليميًا مع التجمّعات العربيّة الراهنة ولا سيّما مع جامعة الدول العربيّة؟[3].

---

(١) في محاضرتي السويسة عن حقوق الإنسان، التقليديّة منذ عام ١٩٦٨، دعوت، يوم ١٠/١٢/١٩٩١، المنظّمة العربيّة لحقوق الإنسان (ويشرّفني أنّي عضو فيها) للنهوض بمهمّة وضع قانون أنموذجيّ للأحزاب.

(٢) لمزيد من التفصيل أنظر كتابي: نحو علم عربيّ للسياسة (دمشق، دار المعرفة، ١٩٨٩، ص ٢٣ (الهامش) وص ٣٠ ـ ٣٣).

(٣) عالجت مؤخّرًا جوانب من هذا الموضوع الشائك في بحث قدّم إلى ندوة جامعة قاريونس بليبيا (كانون الثاني ١٩٩٢). وكان بحثي بعنوان «تأمّلات في مستقبل مفهومَي القوميّة والاستعمار»

٣ ـ وفي عمّان قبل ثلاثة أشهر صدرت توصية لخبراء عرب «تطلب من جامعة الدول العربيّة، بالتعاون مع الحكومات العربيّة ومع المنظّمات العربيّة المعنيّة، حكوميّة كانت أو غير حكوميّة، الدعوة إلى مؤتمر حول حقوق الإنسان في العالم العربيّ بهدف تبنّي ميثاق عربيّ لحقوق الإنسان». وأضيف: إقترحت لهذا المؤتمر أن يُعْقَدَ عام ١٩٩٣ بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لعقد أوّل مؤتمر عربيّ من نوعه في هذا الشأن، وأشير بذلك إلى مؤتمر بيروت عام ١٩٦٨. وبالطبع سيكون عام ١٩٩٣ عامًا حافلاً في نشاطات حقوق الإنسان لأنّه يصادف الذكرى الخامسة والأربعين لإصدار الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان[1]. وينبغي أن يكون لجمعيّتنا بدءًا من هذا العامّ فضل الريادة في الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان العربيّ خاصّة.

رابعًا: مهامّ علماء السياسة العرب في مرحلة صناعة السلم دوليًّا

إلى أن تنشأ جمعيّة عربيّة مستقلّة للدراسات الدوليّة يحسن بجمعيّتنا أن تضع في جدول مهامها قصيرة ومتوسّطة الأجل ما يلي:

١ ـ دراسة فكر الأمين العام العربيّ للأمم المتّحدة. ومنّ المميّز لهذا الفكر عن غيره من فكر الأمناء العامين السابقين للمنظّمة الدوليّة أنّه مكتوب وبتطويل وعبر نحو من أربعة عقود ونصف من الإنتاج المنشور الغزير العميق. لن أفصّل

= الاستبطانيّ على ضوء الآثار السياسيّة والاجتماعيّة للثورة التكنولوجيّة المعاصرة». أتوقّع نشر البحث في مجلّة الفكر العربيّ التي يصدرها معهد الإنماء العربيّ في بيروت. هذا ولحتّ أن أذكّر هنا بما نسبته مجلّة مصريّة (آخر ساعة، ١٩٨٤/٥/١٦) إلى الدكتور بطرس غالي، وكان آنذاك وزير الدولة المصريّ للشؤون الخارجيّة من أنّ من المناسب التفكير بأن ينصّ ميثاق جامعة الدول العربيّة على السلم مع إسرائيل.

(١) أعدّ للنشر الآن المحاضرة الشفهيّة التي أشير إليها في الهامش ١ من الصفحة السابقة وكانت بعنوان «جدول أعمال المؤتمر العربيّ لحقوق الإنسان: بيروت ١٩٩٣». وأعد بأن أرسل نسخة منها لمن يبدي من الزملاء الكرام رغبته في تلقّي نسخة.

الآن في هذه النقطة، إلاّ أنّي أعتبر أنّ أوّل ما يجب أن يُفسَّر عن مدوّنة تشكيل لجنةٍ خاصّةٍ بهذا الموضوع. واثق أنّه لن يكون بيننا متحفّظ على ما أقترح.

٢ ـ أثار إلغاء الجمعيّة العامّة في ١٩٩١/١٢/١٦ قرارها رقم ٣٣٧٩ المساوي بين الصهيونيّة والعنصريّة موجة تساؤلات على صعد عالميّة عدّة بشأن مدى انطباق جوهر العنصريّة على جوهر الصهيونيّة. إنتهت المعركة الدبلوماسيّة لا ريب، فهل من المناسب أن تبقى معنا المعركة الفكريّة؟ ومن خلال المعركة الفكريّة، ألاّ يحسن بنا أن نتعمّق في دراسة مفهوم العنصريّة، وأن نحرّر أنفسنا ـ نحن أيضًا ـ من عنصريّاتنا أو ممّا يبدو كذلك؟ بمثل هذا التحرّر نستطيع أن نوجّه لغيرنا الانتقاد على خلفيّة عنصريّة. ولن أخوض هنا في تفاصيل، إلاّ أنّ عامنا هذا هو عام الذكرى الخمسمائة لاكتشاف أمريكا أوّل دولة استيطانيّة في العصور الحديثة. دعني إذن أضع أمام الزملاء الكرم زادًا فكريًا أو مغامرة فكريّة كما يلي: لنقارن بين مفهوم إسرائيل للحكم الذاتيّ الفلسطينيّ وبين مفهوم «الدول المعازل» الهنديّة ذات المعاهدات مع الحكومة الأمريكيّة، فماذا نجد؟ لنقارن بين مفهوم أهل الذمّة في الدولة العثمانيّة قبل فترة الاصلاحات وبين حقوق الفلسطينيّين في إسرائيل، فماذا نجد؟ وأكتفي بهذا القدر[1].

٣ ـ وتشير قضيّة علاقة الديانات بالعنصريّة مسائل شائكة جدًّا عانى ويعاني منها العالم. ولعلّ من غير المتيسّر لنا التعامل مع هذه المسائل

(١) عن القرار ٣٣٧٩ أنظر كتابنا. العنصريّة الصهيونيّة والمجتمع الدوليّ (دمشق، دار المعرفة، ١٩٩١). صدر الكتاب أواخر صيف ١٩٩١ وكان القصد من إصداره أن يكون زادًا للدبلوماسيّة العربيّة في معركة مصير القرار المذكور، ولا سيّما أنّ الكتاب إنّما هو دراسة اعتمدتها الخارجيّة السوريّة ووزّعتها عام ١٩٨٨ كوثيقة رسميّة على كافّة بعثاتها في العالم. شاء شلومو هيلل، صاحب برنامج «ما قلّ ودلّ» في الإذاعة الإسرائيليّة، أن يصوّرني غيبًا أصدر كتابًا عن القرار بعد إلغائه فركّز عليّ هجومًا بهذا المعنى يوم ١٩٩٢/١/٦. صدرت مراجعة مطوّلة للكتاب في النهار البيروتيّة بتاريخ ١٩٩١/١١/٩ (أي قبل خمسة أسابيع من إلغاء القرار)، بقلم الكاتب اللبنانيّ الدكتور حسن قبر دندشي.

الشائكة بكلّ علميّة. إلاّ أنّه كان من المؤلم لنا جميعًا أن نعلم لدى انتخاب السيّد كارلوس منعم، السوريّ الأصل، رئيسًا للأرجنتين، أنّ هذا الزعيم ارتأى في صباه الارتداد عن الإسلام ليصبح كاثوليكيًّا حتّى تتاح له متابعة طموحه المشروع لرئاسة الجمهوريّة. هل تستطيع جمعيّتنا، يا ترى، أن تدرس بإرهاف المسائل الشائكة، بإنشاء لجنة تدرس، بكلّ علميّة، كيفيّة النصّ على الديانات في دساتير دول العالم كلّها؟ حتّى عام ١٩٨٤ كان في دستور إيطاليا نصّ على الكثلكة. ولعلّ الاتّحاد الروسيّ سيعود قريبًا إلى النصّ على الأرثوذكسيّة في دستوره. وتقدّم إسرائيل أنموذجًا فريدًا من نوعه للعلاقة بين النصوص القانونيّة العليا وبين اليهوديّة[1].

٤ ـ أخيرًا وليس آخرًا آتي إلى بيان إشبيلية عن العنف. هذا البيان الذي صدر في ١٩٨٦/٥/١٦ بمدينة إشبيلية الأسبانيّة عن كوكبة من العلماء (بينهم عربيّ كويتيّ هو الدكتور طه الملصيّ، وبينهم مدير عام اليونسكو الحاليّ الدكتور مايور) ثمّ تبنّيه من قِبَل مؤتمر اليونسكو الكبير الذي عقد تحت عنوان «السلم في عقول البشر» (ياموسوكرو، ساحل العاج، ١٩٨٩/٧/١). وبعد هذا أقرّ مؤتمر اليونسكو العام السابع والعشرون البيان وثيقةً «حكوميّة» دوليّة وأوصى بتوزيعه على نطاق واسع، ووصفه بأنّه «تحضير لأرضيّة بناء السلم». لم أشاهد شيئًا عن البيان بالعربيّة إلاّ ما نَشَرْتُهُ عنه في الأسبوع الأدبيّ وهي جريدة اتّحاد الكتّاب العرب التي تصدر في دمشق. هل لنا أن نهتمّ بما يهتمّ به عالم الثقافة في قريتنا الكونيّة فتشكّل لجنة لدراسة البيان، ومن ثمّ التوصية إمّا بإقراره كما هو أو بتعديله؟[2].

---

(١) أثرت الأمر في حديث مع السيّد مايور، مدير عام اليونسكو، فتفهّمه وهو من بلد كانت الديكتاتوريّة فيه تختفي تحت غطاء كاثوليكيّ. ثمّ إنّني كنت في دراسة عن «حقوق الإنسان القوميّة السياسيّة في الدساتير السوريّة المتعاقبة» (مجلّة الفكر العربيّ، تموز ـ أيلول ١٩٩١) بعض تفاصيل الاقتراح الذي أدعو إليه. هذا وأنشر في مجلّة المشرق، بدءًا من مجلّدها عام ١٩٩١ سلسلة دراسات عن «أثر الإسلام في الدساتير العربيّة والإسلاميّة». واستطرادًا: يبدو ممّا أقرأ أنّ الفئة الأولى من الفئات ذات الحقوق المغبونة في أوروبّا الغربيّة هي فئة المسلمين. انظر كتابنا: العرب وحقوق الإنسان (دمشق، دار المعرفة، ١٩٩٠).

(٢) ظهرت أواخر عام ١٩٩١ نشرة تعليميّة عن بيان إشبيلية تحمل شارة اليونسكو بقلم الدكتور دنيف =

خامسًا: حتاميّات

كما بالاعتذار بدأت، به أختم. بحث حُرِّر على عجل، ومعظمه نبذ قديم. يشهد على ذلك توسّع استشهادي في الهوامش بكتاباتي على نحو يثير الخجل ـ رغم أنّه شائع بين علمائنا ـ. يصنع العالم السلام، ونجد أنفسنا محاصرين في خانة المستضعفين الذين يُتّهمون بالإرهاب وأراضيهم محتلّة وحقوقهم مغتصبة. في قريتنا الكونيّة تحوّلات كبرى باتّجاه السلام، نبدو وكأنّنا نساق إليها على مضض. لماذا لا نتقدّم بجرأة لنسأهم في بناء السلام الذي لا يستحقّ اسمه إن لم يكن عادلاً؟ ألسنا أبناء الحضارة التي قدّست السلام حتّى جعلته التحيّة اليوميّة؟ والسلام عليكم.

= آوامز وهو أستاذ علم النفس في جامعة ويسليان الأمريكيّة. ولآوامز هذا، الذي تعرّفت به في مؤتمر باموسوكرو، نشاط مرموق عالميًا مكرّس لخدمة البيان. نشرتُ بيان أشبيلية عن العنف في عدد الأسبوع الأدبيّ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٤.